ولم تتطرّق معاهدة العام ١٩٣٦، أيضاً، بين مصر وبريطانيا، الى السيادة على سيناء، سوى بجعلها مفتوحة للقوات البريطانية المرابطة على قناة السويس، لأغراض التدريب والتحرّكات العسكرية[٤٠].

الّا ان احداث الحرب العالمية الثانية، وما نجم عنها من تغيّرات سياسية واقتصادية هامّة، ادّت الى تراجع مكانة بريطانيا في العالم، بعامة، وفي الشرق الاوسط، بخاصة. ومع فتح المفاوضات، مجدداً، في العام ١٩٤٦، بين مصر وبريطانيا بشأن تحقيق الاستقلال وانسحاب القوات البريطانية، كان لا بدّ من التحدّث، مجدداً، حول صحراء سيناء، والبحث في مسألة السيادة فيها. وزاد في أهمية هذا الموضوع، وخطورته، الاحداث المتسارعة في فلسطين، وازدياد احتمال الانسحاب البريطاني من هناك أيضاً. وفي منتصف العام ١٩٤٧، تبلور رأي في أوساط الخارجية البريطانية، في لندن، مفاده ان بريطانيا هي صاحبة الحق الأقوى في ادعاء السيادة في سيناء، باعتبارها القوة المحتلة لها في الحرب العالمية الاولى، والوريث لممتلكات السلطنة العثمانية، خاصة وان مصر لم تفرض، قانونياً، ملكيتها وسيادتها على تلك الصحراء، بل ان نقطة الجمارك المصرية على الخط الحديد بين مصر وفلسطين، كانت، حتى فترة قريبة، تقع في القنطرة على قناة السويس[٤١]. واعتبرت الاوساط تلك ان اهتمام مصر بصحراء سيناء انما يعود الى تراجع مكانة بريطانيا في الشرق الاوسط، ورغبة مصر في ان تتولّى حماية نفسها بعد الانسحاب البريطاني، وخوفها من قيام دولة صهيونية قوية، ونشطة، في فلسطين، ورغبتها في البحث عن ثروات معدنية في سيناء[٤٢]. وسرعان ما تبيّن ان هذا الموقف الرائج في العاصمة البريطانية كان يحرّك نشاط الكولونيل (المتقاعد) براملي، اياه، الذي أغاظه، على ما يبدو، احتمال ان تفقد بريطانيا السيطرة على مصر وسيناء، بكل ما لها من أهمية استراتيجية، وبعد كل الجهد الذي بذله، شخصياً، في احداث العام ١٩٠٦، لضمان الحاق سيناء بالخديوية المصرية[٤٣].

ملاحظة أخيرة

مع تسارع الاحداث في المنطقة، خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، وخشية بريطانيا من ان تؤدي اثارة موضوع السيادة في سيناء مع مصر الى تعثّر المفاوضات بشأن مستقبل وجود القوات البريطانية في منطقة القناة[٤٤]، وطرح مستقبل فلسطين في الامم المتحدة، وملاحظات هيئة الاركان البريطانية بشأن صلاحية سيناء لتمركز قوات بريطانية في زمن السلم[٤٥]، وتصاعد الدور الاميركي في المنطقة، اتخذت الحدود الجنوبية لفلسطين، كما حدّدتها اتفاقية العام ١٩٠٦ تقريباً، طابعاً رسمياً، واعتبرت، أيضاً، خط الهدنة بين مصر واسرائيل بموجب اتفاقيات العام ١٩٤٩.

وعادت ملكية سيناء موضع خلاف، مجدداً، بعد الاحتلال الاسرائيلي لها في حرب العام ١٩٦٧[٤٦]. ومع التوصّل الى اتفاقية الصلح مع مصر، بدأ الانسحاب الاسرائيلي، تدريجاً، من شبه جزيرة سيناء، التي استغلتها اسرائيل اقتصادياً بثرواتها النفطية والمعدنية وموقعها التجاري الهامّ، وعسكرياً بابعادها الجيش المصري من مناطق الكثافة السكانية في العمق الاسرائيلي واستخدامها ميداناً للتدريبات العسكرية بمختلف انواع الاسلحة، وسياسياً لابتزاز الموقف المصري، من اجل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، مقابل استعادتها. واستمرت عملية الانسحاب الاسرائيلي حتى ١٥/٣/١٩٨٩، عندما أعادت اسرائيل، نهائياً، منطقة طابا على خليج العقبة[٤٧]، التي كانت تصرّ على الاحتفاظ بها، على الرغم من صدور قرار طاقم تحكيم دولي، بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٨، يقضي بالسيادة المصرية في تلك المنطقة[٤٨].

الواضح ممّا تقدم ان الحدود الجنوبية لفلسطين كانت تحدّدت، مبدئياً، قبل سنوات من